عبد المنعم علي عيسى

«عقاقير» أردوغان تعطي أكلها.. وكفته تقترب من الرجحان

كثيرة هي الموجبات التي دعت بحزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا لمناقشة فكرة تقريب موعد الانتخابات المقرر في ١٨ حزيران المقبل، فيما الموعد المقترح هو ١٤ أيار، والتاريخ هنا ذو رمزية لا شك في أنها باتت من بين تلك «المواد الخام» التي تجهد غرف تركيب الأدوية في الحزب في التلاعب بنسبها من جهة، ثم تجريبها مع مواد أخرى للخروج من المأزق الذي أثبت عقم العقاقير القديمة في معالجة «الهزال» الذي بدا عليه جسده في الآونة الأخيرة، فهو، أي ذلك التاريخ الأخير، يستحضر هزيمة حزب «الشعب الجمهوري»، في مثل هذا اليوم، أمام «الحزب الديمقراطي» بزعامة عدنان مندريس الذي وإن لم يكن إسلامياً لكنه خاض انتخاباته السابقة الذكر تحت عنوان عريض هو إلغاء «الإجراءات العلمانية الصارمة» التي فرضها كل من مصطفى كمال أتاتورك وخلفه عصمت إينونو ما بين عامي ١٩٢٣ و١٩٥٠، في محاولة ترمز لإنهاء «السطوة السياسية» التي كان يتمتع بها اسم أتاتورك «أبو الأتراك»، وتهدف أيضاً إلى التخفيف من وهجه الآخذ بالترسخ آنذاك في الذات الجماعية لهؤلاء.

اجتمعت اللجنة المركزية لحزب «العدالة والتنمية» يوم الإثنين ١٦ كانون الثاني الجاري لمناقشة دواعي تقريب الانتخابات التي كان منها أن شهر حزيران سيكون شهر عطلة وفيه ستجري أغلبية الامتحانات الدراسية عدا عن أنه سيكون شهر الحج، وبغض النظر عن كل تلك المعطيات الصحيحة والتي يمكن أن يكون لها تأثير لا يستهان به في النتائج التي ستفضي إليها الانتخابات بل وفي نسبة الإقبال عليها ما يفضي إلى أسباب مجهولة النتائج، إلا أن ثمة بعداً آخر سياسياً هو الذي لعب دور الترجيح في القرار الذي اتخذ في ذلك الاجتماع باعتماد موعد ١٤ أيار يوما مقترحا لإجراء الانتخابات والذي أعلنه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد مضي ٤٨ ساعة على اجتماع اللجنة المركزية لحزبه الحاكم.

البعد السياسي الذي نقصده، وربما الأصح أنه مجموعة من العوامل التي يمكن حزمها في رزمة واحدة، يتمثل في تشرذم المعارضة التركية التي انضوت قبل نحو عام في إطار أطلق عليه اسم «طاولة الستة» التي لا يجمعها أصلاً سوى هدف إسقاط حكم أردوغان وحكم حزبه، فيما عدا ذلك فإن التناقضات، التي تطول الآليات للوصول إلى ذلك الهدف وكذا تطول الحصص الناجمة عن ذلك السقوط المفترض، تمثل اللون السائد في لوحة الحراك السياسي الذي تختطه ريشة أحزابها جنباً إلى جنب الألوان التي يختارها «الرسامون» القادة، الأمر الذي يمكن لحظه في العديد من المواقف التي أعلنها هؤلاء تجاه التوافق على الاسم الذي ستختاره المعارضة لمنازلة أردوغان، ففي أقرب إعلان في هذا السياق قالت المعارضة إنها ستختار اسم مرشحها شهر شباط المقبل لكن من دون الإعلان عنه بدعوى عدم استغلاله من قبل الحزب الحاكم، لكن للفعل محاذيره التي لا تعد، ناهيك عن أنه يكشف عن وهن ذاتي يعتري غرف صناعة القرار في «الطاولة» وهو يعبر عن مكونات ترى أن «الخصم» قادر على تهشيم أي اسم في ما تبقى من الوقت، أسوة بما جرى مع رئيس بلدية اسطنبول أكرم إمام أوغلو الذي بات رقمه بالتأكيد «خارج الخدمة» ومن الصعب المجازفة به على الرغم من أن قراراً قضائياً نهائياً لم يصدر بحقه، لكنه قد يصدر في أي وقت طالما أن «الخصم» يمسك بمفتاح القضاء الذي بات رهينته منذ مطلع العام ٢٠١٨، أما كمال كيتشلدار أوغلو، زعيم حزب «الشعب الجمهوري» وصاحب الثقل البرلماني المعارض الأكبر، فمن المؤكد أنه من المستحيل عليه هزيمة أردوغان لاعتبارات عدة لعل أبرزها أن ديناميكية السلطة في تركيا لا تزال تأخذ بعين الاعتبار عوامل عدة من النوع الذي يمكن أن يسمى «المسكوت عنه» في السياسة التركية، والمسكوت عنه هنا في هذه الأخيرة هو أن كيتشلدار أوغلو ذي انتماء مذهبي أقلوي «علوي»، وهذا لوحده يرخي بظلاله الثقيلة على شخصية تريد الوصول إلى سدة السلطة في بلاد لا تعترف بهوية هذا المكون أو بطقوسه، ناهيك عن أن جل الأذرع التي تمدها الأحزاب أو المرشحون لتلك الأقلية لا تعدو أن تكون محاباة تهدف إلى كسب الأصوات في معمعة المعارك السياسية من شتى الصنوف.

قد تكون افتراقات المعارضة أكثر من أن تحصى، لكن الأبرز منها هو إعلان جبهة «الحرية والعمل» التي يمثل «حزب الشعوب الديمقراطية» جل قوامها عن أنها ستسمي قريباً مرشحها للانتخابات المقبلة بعيداً عن «طاولة الستة»، لكن الأخطر جاء على لسان أحمد داؤود أوغلو، رئيس حزب «المستقبل»، الذي قال إن رئيس الجمهورية المقبل، في حال فوز مرشح المعارضة، يجب أن يكون أمين سر لـ«طاولة الستة»، وألا يتخذ قراراته إلا بعد التشاور معها، والتصريح من الخطورة حيث إنه قد يؤسس لانفراط عقد المعارضة برمتها.

الآن، سيناريو تقريب موعد الانتخابات يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء البرلماني التركي الأمر الذي لا يتوافر لائتلاف أردوغان الحاكم الذي يضم «الحركة القومية» إلى جانب حزبه، ولذا فإن أردوغان الذي يرى في التقريب لحظة سانحة لـ«قنص» الفوز ولو على مرحلتين، سوف يذهب على الأرجح إلى استخدام صلاحياته لحل البرلمان بتوقيت لا يقل عن شهرين تسبقان موعد ١٤ أيار، الذي يريده، لكي يصبح القرار نافذاً.

«عقاقير» أردوغان التي استخدمها لتشتيت المعارضة كانت ناجعة في أغلبها لدواع بنيوية عند هذه الأخيرة، وهو أحسن، ولا يزال، الاستثمار فيها، الأمر الذي تظهره استطلاعات الرأي الأخيرة التي تشير إلى ارتفاع حظوظه عما كانت عليه قبل نحو ثلاثة أشهر، وهو فيما تبقى من الوقت سيعمل على رفعها إلى الدرجة التي كانت عليها قبل نحو خمس سنوات حينما أصبح رئيساً للجمهورية بعد إقرار النظام الرئاسي العام ٢٠١٧، ولعل من شبه المؤكد أن التوقيت التركي سيسير على ساعة أردوغان لخمس سنوات أخرى إذا ما استثنينا عامل القدر.

التنظيم انقلب على حليفته «أحرار الشام» واعتقل متزعمين فيها
«النصرة» يسيطر على مقار «السلطان مراد» في عفرين!

فيما يبدو أنها بموافقة ضمنية من الإدارة التركية، سيطر تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي على مقار تابعة لميليشيات «السلطان مراد» الموالية للاحتلال التركي في مدينة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي من دون أي مقاومة تذكر من الأخيرة، بالتزامن مع حملة اعتقالات شنها مسلحو التنظيم في المنطقة طالت عدداً من المتزعمين البارزين في ميليشيات «حركة أحرار الشام الإسلامية» بينهم المدعو أبو دجانة الكردي عقب أنباء عن نية الأخير الخروج من عباءة التنظيم.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس أن «النصرة» سيطر مساء الإثنين على مقار تابعة لـ«فرقة السلطان مراد» بالقرب من مبنى السرايا القديم (مبنى مصرف التسليف الشعبي) وسط مدينة عفرين، وذلك بعد اقتحام مسلحي التنظيم مقر ما تسمى «لجنة رد الحقوق والمظالم» التابعة لتلك الميليشيات عقب محاصرته ونشر القناصات على الأبنية السكنية في محيط المقر.

ووفقاً للمصادر، فإن «النصرة» سبق أن طلب من «السلطان مراد» تسليمه كل المقار العسكرية التي كانت ميليشيات «الجبهة الشامية» تتخذها سابقاً مقار لها، إلا أن «السلطان مراد» رفضت طلب «النصرة»، ليبدأ الأخير بإرسال قوات عسكرية إلى محيط المقر وحصاره من ٤ جهات ونشر القناصات على الأبنية السكنية، وتوجيه إنذار أخير لـ«السلطان مراد» بضرورة إخلاء المقر قبل الهجوم عليه.

ولفتت المصادر إلى أنه وخوفاً من الصدام مع تنظيم «النصرة» انسحبت «السلطان مراد» من المقر من دون مقاومة.

وتوجهت قوة عسكرية أخرى تابعة لـ«النصرة» بزعامة الإرهابي أبو عبد الله العراقي حسب المصادر، إلى مقر آخر لـ«السلطان مراد» يقع خلف مبنى السرايا القديم، وسيطرت عليه أيضاً من دون مقاومة تذكر من الميليشيات.

وفي العاشر من شهر تشرين الأول الماضي، اندلع اقتتال بين مرتزقة الاحتلال التركي واستمر لعدة أيام في المناطق التي يحتلها شمال سورية، وذلك على خلفية مقتل الناشط الإعلامي محمد أبو غنوم وزوجته الحامل في مدينة الباب بريف حلب الشرقي.

وتوسعت ساحة المواجهات حينها بين هذه المرتزقة، لتشمل أرياف حلب الشمالية والشرقية والغربية، وأدت إلى انقسامات واسعة في صفوفها، ليدخل عقب ذلك تنظيم «النصرة» على الخط ويفرض سيطرته على مدينة عفرين في ١٣ من الشهر ذاته بتواطؤ من الاحتلال التركي الذي غض الطرف عن وجوده فيها.

من جهته، نقل موقع «أثر برس» الإلكتروني عن مصادر محلية تأكيدها أن مسلحي «النصرة» نفذوا حملة مداهمات طالت مقار تابعة لحليفته ميليشيات «حركة أحرار الشام الإسلامية» الموالية للاحتلال التركي في منطقة عفرين، بالتزامن مع حملة اعتقالات طالت عدداً من المتزعمين البارزين في الميليشيات.

وأوضحت المصادر أن دوريات تابعة لـ«النصرة» تحركت بشكل مفاجئ ليل الإثنين- الثلاثاء وداهمت مقار «أحرار الشام» في مدينة عفرين وريفها، واعتقلت عدداً من مسلحي «الحركة»، بالتزامن مع قيام مسلحي «النصرة» المسيطرين على معبر الغزاوية بين ريفي حلب الشمال والغربي، باعتقال المتزعم الأبرز في «أحرار الشام» الملقب أبو دجانة الكردي أثناء وجوده في المعبر.

اعتقال «النصرة» لـ أبو دجانة المسؤول عما يُسمى القاطع الشرقي لـ«أحرار الشام»، تزامن أيضاً حسب المصادر، مع مهاجمة المسؤول الثاني عن القاطع في «الحركة»، المتزعم الملقب أبو الوليد، بغية اعتقاله، إلا أن الأخير تمكن من الفرار بعد تبادل لإطلاق النار مع مسلحي «النصرة»، في حين أصيب اثنان من مرافقيه بجروح خطرة خلال الاشتباك.

والأمر اللافت حسب المصادر، تمثل في الانقلاب المفاجئ من تنظيم «النصرة» على حليفته «أحرار الشام»، وخاصة لناحية اعتقال أبو دجانة الذي كان اعتقاله سابقاً لدى «الجبهة الشامية»، واحداً من أبرز أسباب الاقتتال الدموي التي تذرع بها تنظيم «النصرة» آنذاك لمحاربة «الشامية»، التي اضطرت في النهاية إلى إطلاق سراح المتزعم.

وتوقعت المصادر أن أسباب التحرك الذي نفذه «النصرة»، تعود إلى ورود معلومات لمتزعم التنظيم الإرهابي أبو محمد الجولاني حول عزم أبو دجانة إلى جانب عدد من المتزعمين البارزين في «أحرار الشام»، الخروج عن عباءة ميليشيات «الفيلق الثاني» الذي يضم ميليشيات موالية لـ«النصرة»، وإجراء تحالفات جديدة مع «الفيلق الثالث» بزعامة «الجبهة الشامية» التي تُعدّ من أشدّ ميليشيات ريف حلب الشمالي معاداةً لـ«النصرة».

وكالات

الإدارة التركية تواصل استخدام اللاجئين ورقة سياسية

سلطات الإدارة التركية رحّلت دفعة جديدة مكونة من ٤٠ لاجئاً سورياً من أراضيها إلى مناطق انتشار مرتزقتها الإرهابيين بريف مدينة إعزاز (عن الانترنت)

رحّلت سلطات الإدارة التركية، دفعة جديدة مكونة من ٤٠ لاجئاً سورياً من أراضيها إلى مناطق انتشار مرتزقتها الإرهابيين بريف مدينة إعزاز شمال حلب، في حين تواصلت معاناة اللاجئين السوريين في الحصول على إقامات في دول أوروبا ولاسيما هولندا.

ونقلت وكالة «نورث برس» التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» عن مصدر: إن عملية ترحيل السوريين جاءت بعد اعتقال أشخاص في عدة ولايات، وجرت عبر معبر باب السلامة الحدودي شمال إعزاز.

وتحول ملف اللاجئين السوريين في تركيا إلى ورقة سياسية يتجاذبها النظام والمعارضة، حيث تواصل الأحزاب التركية المعارضة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية عملية الاستثمار بهذا الملف، بالتزامن مع مواصلة رئيس النظام رجب طيب أردوغان الاستثمار فيه، بعد أن حوله إلى ورقة ضغط وابتزاز في وجه الدول الأوروبية للحصول على مساعدات مالية، وذلك عقب قيامه بدفع أولئك اللاجئين إلى مغادرة منازلهم وقراهم من المناطق التي احتلتها قواته الغازية لبعض المناطق السورية، جراء الأعمال العدوانية التي قامت بها قواته ومرتزقته.

وبينما حدد أردوغان الرابع عشر من أيار المقبل موعداً للانتخابات، واصلت أحزاب المعارضة وإدارته استخدام ملف اللاجئين ورقة سياسية وكدعاية في حملاتهم الانتخابية.

وسبق أن رحلت سلطات الإدارة التركية في الحادي عشر من الشهر الماضي، ٢٤ سورياً بسبب وجودهم «غير النظامي» في ولاية كليس، وذلك بعد يوم واحد من قيامها بترحيل ٩٠ لاجئاً سورياً من أراضيها إلى مناطق سيطرة مرتزقتها الإرهابيين بريف مدينة إعزاز شمال حلب.

ومنذ بداية العام الفائت وحتى تشرين الأول الماضي، رحلت سلطات الإدارة التركية نحو ١٦١٧٣ شخصاً عبر معبر باب الهوى الحدودي مع أراضيها شمال إدلب، وفقاً لإحصائية خاصة أعدتها «نورث برس» استناداً إلى أرقام من «إدارة» المعبر الذي يسيطر عليه مرتزقة الاحتلال التركي.

وتنفذ سلطات الإدارة التركية حملات اعتقال بحق سوريين، تقول إنهم ارتكبوا «مخالفات» ومن ثم تنظم ضبوطاً بحقهم وترحلهم إلى سورية بذرائع تتعلق بعدم امتلاكهم الوثائق القانونية اللازمة، وفقاً للعديد من التقارير الصحفية.

بموازاة ذلك، تواصلت معاناة اللاجئين السوريين في أوروبا وسط ظروف قاسية يعيشونها مع صعوبة الحصول على إقامات في دول القارة العجوز التي على الرغم من ذلك تعمل على عرقلة عودتهم إلى بلادهم لاستخدامهم ورقة ضغط على الحكومة السورية في ملف المفاوضات السياسية.

وذكرت وسائل إعلام هولندية وفق مواقع إلكترونية معارضة أن ما لا يقل عن ألف طالب لجوء ممن حصلوا على تصريح إقامة في اليونان ثم تقدموا بطلب للحصول على اللجوء مرة أخرى في هولندا، ما يزال يتعين عليهم انتظار تقييم دائرة الهجرة والجنسية «IND».

ومع اعتراف مجلس الدولة الهولندي بالوضع غير الإنساني الذي يعيشه اللاجئون في اليونان، كتب وزير الدولة لشؤون اللجوء إريك فان دير بورخ رسالة إلى مجلس النواب قبل أيام أن «IND» لديها الآن أكثر من ألف من اللاجئين الحاملين للإقامة اليونانية في مراكز الإيواء في هولندا.

وحسب صحيفة «دا فولكس كرانت» الهولندية، فإن قرابة ٣٠ ألف طالب لجوء حصلوا على تصاريح إقامة من اليونان، عام ٢٠٢٠، ولكنّهم يعيشون في الشوارع هناك، ما يدفع الكثير منهم إلى البحث عن ملاذ آمن في مكان آخر.

ورغم سوء المعاملة وقسوة الظروف التي يعيشها اللاجئون السوريون يواصل العديد من الدول الأوروبية وجهات دولية عرقلة عودة هؤلاء إلى بلادهم في مقابل الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة السورية لاعادتهم وتأمين ما يلزم لهذه العودة من مستلزمات وحياة كريمة.

وعقد في دمشق في تشرين الثاني من عام ٢٠٢٠ المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين الذي دعا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المناسب لتوفير السكن للمهجّرين وعودتهم للحياة الطبيعية وزيادة مساهمته ودعمه لسورية بما في ذلك العمل من خلال تنفيذ المشاريع المتعلقة بإعادة الإعمار المبكر متضمنة المرافق الأساسية للبنية التحتية مثل المياه والكهرباء والمدارس والمشافي وتقديم الرعاية الصحية والطبية والخدمات الاجتماعية ونزع الألغام.

وكالات

فرنسا تعيد ٤٧ امرأة وطفلاً محتجزين في مخيمات «قسد»

فرنسا أعادت ١٥ امرأة و٣٢ طفلاً من رعاياها من عوائل تنظيم داعش الإرهابي المحتجزين في «مخيم ربيع» الذي تديره ميليشيات «قسد» شمال الحسكة (عن الانترنت)

أعادت فرنسا ١٥ امرأة و٣٢ طفلاً من رعاياها من عوائل تنظيم داعش الإرهابي المحتجزين في «مخيم ربيع» الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» شمال الحسكة، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «أ ف ب» أمس.

ونقلت الوكالة عن وزارة الخارجية الفرنسية قولها في بيان: «سلّم القاصرون إلى الأجهزة المكلفة مساعدة الأطفال وستُقدّم لهم متابعة طبية اجتماعية»، مضيفة: إن البالغات سُلّمن إلى السلطات القضائية المختصة.

وأعلنت النيابة العامة لمكافحة الإرهاب، توقيف ثماني نساء منهن كانت صدرت بحقهن مذكرة بحث، بينما ستمثل الأخريات اللواتي صدرت بحقهن مذكرة توقيف أمام قضاة التحقيق في وحدة مكافحة الإرهاب بمحكمة باريس للنظر في احتمال توجيه اتهامات لهن.

والعملية هي الثالثة من هذا النوع بعدما أعادت فرنسا ١٦ امرأة و٣٥ طفلاً في الخامس من تموز الماضي، وقبل ذلك ١٥ امرأة و٤٠ طفلاً في تشرين الأول.

بدورها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن عملية التسليم جرت أول من أمس من دائرة العلاقات الخارجية التابعة لما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها «قسد» في مدينة القامشلي بريف الحسكة لوفد فرنسي مؤلف من مسؤول الأزمات في الحكومة الفرنسية، ومعه وفد تقني وفق وثيقة رسمية وقعت بين الطرفين.

وأوضحت المصادر، أنه كان باستقبال الوفد الفرنسي نائبا الرئاسة المشتركة في «الإدارة» المدعو فنر الكعيط والمدعو روبيل بحو، ومعهما عضو الهيئة الإدارية المدعو خالد إبراهيم، حيث تم التأكيد خلال الاجتماع على تعاون «الإدارة» مع فرنسا وجميع الدول التي لديها رعايا من عوائل تنظيم داعش.

ونقلت «أ ف ب» عن المحامية ماري دوزيه التي تنشط من أجل إعادة هؤلاء الأشخاص «أن عودتهم إلى فرنسا تكرّس نهاية كل حالة على حدة».

وحسب دوزيه، «لا يزال هناك أيتام وعدد من الأمهات يطلبن العودة مع أطفالهن، بينهم امرأة من ذوي الاحتياجات الخاصة».

وأعلن وزير العدل الفرنسي إريك دوبون موريتي في مطلع تشرين الأول الماضي عودة نحو ٣٠٠ قاصر فرنسي ممن كانوا يقيمون في مناطق عمليات التنظيمات الإرهابية إلى فرنسا.

وذكرت «أ ف ب» أن عملية التسليم الجديدة جاءت بعد أيام من إدانة لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة امتناع فرنسا عن إعادة مواطنيها المحتجزين في المخيمات التي تسيطر عليها «قسد» في شمال شرق سورية.

ولجأت عائلات نساء وأطفال محتجزين في مخيمات «قسد» إلى اللجنة عام ٢٠١٩، معتبرة أن فرنسا انتهكت اتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، بعدم إعادتهم إلى الوطن.

والعام الماضي أدانت لجنة حقوق الطفل ثم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فرنسا بسبب عدم تحركها لإعادة النساء والقصّر.

وفي الحادي والعشرين من شباط الماضي أعادت بلجيكا من «مخيم الهول» بريف الحسكة ١٦ طفلاً وست أمّهات من عائلات مسلحي تنظيم داعش.

وحتى شباط الماضي، تسلمت روسيا الاتحادية، عبر ثماني دفعات ٢٤٤ طفلاً منذ عام ٢٠١٨ من أبناء مسلحي تنظيم داعش من الجنسية الروسية، كانوا محتجزين في المخيمات التي تسيطر عليها «قسد»، وكانت آخر الدفعات في شباط الماضي حيث تسلمت موسكو ٩ أطفال من أبناء مسلحي التنظيم من الجنسية الروسية، كانوا في «مخيم ربيع» الواقع شرق مدينة المالكية.

وتسلمت دول قليلة عدداً من أفراد عائلات مسلحي داعش، في حين اكتفت أخرى وخاصة الأوروبية، باستعادة عدد محدود من النساء والأطفال ولاسيما اليتامى من أبناء مسلحي داعش.

وتحتجز «قسد» في مخيماتها شمال شرق سورية، التي يعد «الهول» أبرزها، إضافة إلى نازحين سوريين وعراقيين، آلافاً من عوائل مسلحي تنظيم داعش بينهم الكثير من الأجانب الذين ترفض بلدانهم الأصلية استعادتهم خوفاً من أن يرتد إليها إرهابهم، بعدما قدمت تلك الدول الدعم لهم في سورية.

في السياق حكمت محكمة الجنايات الخاصة في فرنسا أول من أمس على جوناثان جيفروي بالسجن ١٨ عاماً بعد إدانته بالانضمام إلى تنظيم داعش وبالتهمة نفسها أُدينت زوجته لطيفة الشاذلي، وحُكم عليها بالسجن خمس سنوات.

وبدأت محاكمة جيفروي وزوجته الشاذلي، وكلاهما يبلغ من العمر ٤٠ عاماً في الخامس عشر من الشهر الحالي أمام محكمة الجنايات الخاصة في باريس.

وبعد أن قام جيفري بالاتصال بنفسه بأجهزة الاستخبارات الداخلية الفرنسية في تشرين الثاني ٢٠١٦، أَسَرته ميليشيا «الجيش الحر» في أوائل عام ٢٠١٧، بينما كان يحاول الفرار من سورية مع زوجته وابنهما.

وبعد تسليمه إلى فرنسا في أيلول ٢٠١٧، كشف للمحققين أنّ تنظيم داعش كان يخطّط لإرسال أطفال جنود ما يسمى «أشبال الخلافة» إلى أوروبا لتنفيذ عمليات انتحارية هناك.

وكالات

يغطي الحدود الشمالية والشرقية قرب خطوط تماس «قسد» وميليشيات أنقرة
الجيش بمشاركة الروس يعيد تفعيل مطار «الجراح» العسكري شرق حلب بعد ترميمه

إعادة تفعيل القاعدة العسكرية الجوية في مطار «الجراح» (عن الانترنت)

حلب- خالد زنكلو

أعاد الجيش العربي السوري، بدعم من الجيش الروسي، تفعيل القاعدة العسكرية الجوية في مطار «الجراح»، المعروف بمطار «كشيش»، بريف حلب الشرقي عقب ترميمه، لما له من أهمية عسكرية إستراتيجية شمال وشمال شرق سورية، وذلك بعد نحو ست سنوات من تطهيره من رجس إرهابيي تنظيم «داعش» واستعادة السيطرة عليه.

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية في بيان لها في ساعة متأخرة من مساء أول من أمس أن العسكريين السوريين والروس أعادوا ترميم مطار «الجراح»، الذي دُمر خلال الأعمال القتالية «وقد أتاح ذلك تنظيم الانتشار والاستخدام المشترك لطيران القوات الجوية الروسية والسورية على السواء»، مشيرة إلى أن الطيران العسكري الروسي انتشر في المطار «وأن تفاعله مع القوات الجوية السورية يجعل من الممكن تغطية الحدود الشمالية للبلاد».

وأضاف بيان الوزارة: إن «التمركز الجوي المشترك للقوات الجوية الروسية والسورية في مطار الجراح يسمح بتغطية حدود الدولة وضمان سلامة المدنيين في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية في الجمهورية العربية السورية».

ولفت إلى أنه «جرى نصب معدات للإضاءة وأكثر من ٩ كيلومترات من التحصينات، وساحة لاستقبال جميع أنواع وسائل النقل العسكري والطيران التكتيكي التابع للجيش في المطار، الذي جُهز فيه برج القيادة والتحكم بوسائل الاتصالات والدعم الفني اللاسلكي للرحلات الجوية، ما يسمح بالرحلات بشكل متواصل، وتم تنظيم الحراسة والدفاع الأرضي حول المطار، ونشر أنظمة الدفاع الجوي الروسية والسورية».

وخلال حفل افتتاح المطار، الذي حضره وزير الدفاع العماد علي محمود عباس وقائد القوات المسلحة الروسية في سورية الفريق أول أندريه سيرديوكوف مع عسكريين وضيوف شرف من كلا البلدين، استعرضت طائرات ومروحيات تابعة للقوات الجوية السورية والقوات الجوفضائية الروسية القدرات القتالية، ونفذت قوات خاصة سورية إنزالات مظلية من المروحيات وحاصرت ودمرت عدواً افتراضياً.

خبراء عسكريون، أكدوا لـ«الوطن» أن وضع المطار الحيوي في الخدمة في هذا التوقيت، الذي يشهد زخماً لقوات الاحتلال الأميركي شرق نهر الفرات وتقارباً سورياً تركياً بعد قطيعة أكثر من ١٠ سنوات، له مدلولات عسكرية بالغة الأهمية، «فهو من جهة، يعدّ حلقة وصل بين شمال غرب وشمال شرق سورية، ويقع بالقرب من مناطق نفوذ ميليشيات أنقرة التي تسميها «الجيش الوطني» في منطقتي الباب وجرابلس المحتلتين، ومن جهة أخرى يتاخم ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الموالية لواشنطن في منبج، والتي تهدد إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان باحتلالها مع عين العرب وتل رفعت شمال البلاد».

وبين الخبراء، أن المطار يعزز الحضور العسكري للجيش العربي السوري وقوات الجو الروسية شمالاً، ويغطي حدود البلاد الشمالية والشمالية الشرقية، بعد نشر منظومات دفاع جوي سورية وروسية من طرازي «بوك إم ٢ إي» و«بانتسير إس ١».

وأوضحوا، أن إعادة تأهيل مطار «الجراح» العسكري، تأتي ضمن الجهود الروسية لتأهيل المطارات العسكرية السورية التي دمرها الإرهاب، من مطار الجراح إلى مطار الطبقة شمال الرقة، كقواعد عسكرية بموازاة مناطق شرق الفرات، الواقعة تحت سيطرة «قسد» وقواعد الاحتلال الأميركي العسكرية.

ويقع المطار شرق قرية المهدوم في منطقة منبج على الطريق الواصل بين بلدتي دير حافر ومسكنة وعلى بعد ٦٠ كيلومتراً من مدينة حلب شمال البلاد، وفي شباط من عام ٢٠١٣ سيطرت ميليشيات مدعومة من الإدارة التركية على المطار الذي يحتوي على ١٢ حظيرة ومدرج واحد بطول ٣١٠٠ متر، ثم سيطر عليه تنظيم داعش الإرهابي بعد ذلك بعام واحد.

وفي الرابع والعشرين من أيار عام ٢٠١٧، أعلن مصدر عسكري استعادة الجيش العربي السوري السيطرة على مطار الجراح وإعادة الأمن والاستقرار لعدد من القرى والبلدات في ريف حلب الشرقي بعد إيقاع ٣ آلاف من إرهابيي داعش بين قتيل ومصاب.

الجيش واصل استهداف الإرهابيين في «خفض التصعيد»
الاحتلال التركي يعتدي بعنف على ريف حلب ويرسل تعزيزات إلى قواعده

حماه- محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

واصل الجيش العربي السوري أمس، رده على خروقات الإرهابيين المتحصنين في «خفض التصعيد» لاتفاق وقف إطلاق النار باستهداف مواقعهم في المنطقة وحقق فيها إصابات مباشرة، على حين جدد الاحتلال التركي عدوانه بالقصف العنيف على قرى ريف حلب الشمالي وأرسل المزيد من الأرتال العسكرية إلى قواعده في شمال غرب البلاد، بما يتناقض مع تصريحات ساسته بنية إدارة الرئيس رجب طيب أردوغان التقارب مع دمشق.

وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة بريف حماة الشمالي، استهدفت بالمدفعية الثقيلة مواقع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي حلفائه في العنكاوي والقاهرة بسهل الغاب الشمالي الغربي، بالتزامن مع دك الوحدات العاملة بريف إدلب، مواقع الإرهابيين ونقاطهم في البارة وكنصفرة والفطيرة وكفرعويد وسفوهن وسان ومجدليا والرويحة بجبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي.

وأوضح المصدر، أن ضربات الجيش المدفعية للإرهابيين جاءت رداً على تصعيد اعتداءاتهم في منطقة «خفض التصعيد» بكل قطاعاتها، لافتاً إلى أن الضربات حققت إصابات مباشرة بأهدافها.

جاء ذلك، في حين نفذ مسلحو ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» الموالية للاحتلال التركي اعتداء على مواقع الجيش على محور التفاحية بجبل الأكراد بريف اللاذقية الشمالي، وفق مصادر إعلامية معارضة ذكرت أن اشتباكات عنيفة دارت بين الطرفين بالأسلحة الثقيلة والرشاشات وقصف متبادل بقذائف الهاون.

وأوضحت المصادر، أن قوات الجيش قصفت بقذائف المدفعية الثقيلة مواقع الإرهابيين في تلة التفاحية والمناطق المحيطة بها، تزامناً مع تحليق مكثف للطيران الحربي الروسي.

في الغضون وبخلاف تصريحات إدارة الرئيس رجب طيب أردوغان عن مساعيها للتقارب مع دمشق، واصلت قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من الإرهابيين اعتداءاتها على مناطق شمال غرب البلاد وإدخالها المزيد من الأرتال العسكرية إلى تلك المناطق، حيث نفذت قصفاً عنيفاً على قريتي خربة شعالة وتل عنب بريف حلب الشمالي، وذلك وفق وكالة «هاوار» الكردية التي لم تأتِ على ذكر ما خلفه القصف من أضرار.

وفي وقت لاحق، تحدثت مصادر إعلامية معارضة عن إصابة أحد عناصر قوات الجيش بجراح متوسطة، جراء اعتداء قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها بالمدفعية الثقيلة على محيط قرى تلال العنب والشعالة وخربة الشعالة التي تنتشر فيها قوات الجيش وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد».

وذكرت المصادر، أنه جرى نقل العنصر المصاب إلى أحد المشافي لتلقي العلاج.

كما أدخلت قوات الاحتلال التركي رتلين عسكريين من معبر باب السلامة الحدودي ليل الإثنين – الثلاثاء، ضما معدات عسكرية وناقلات جنود وذخائر حيّة وجنوداً إلى قواعدها العسكرية في مدينة اعزاز المحتلة بريف حلب الشمالي، حسبما نقلت وكالة «نورث برس» الكردية عن مصادر محلية.

وتزامن دخول هذا الرتل إلى ريف حلب، مع دخول رتل عسكري للاحتلال التركي مؤلف من ٧ مدرعات إلى قواعده المنتشرة في جبل الزاوية جنوب إدلب مساء أول من أمس، وفق ما نقلت الوكالة عن مصدر وصفته بـ«الخاص».

إلى شمال شرق البلاد، حيث قضى مواطن من أهالي قرية كهنيا دريج ناحية المالكية التابعة لمحافظة الحسكة، متأثراً بجراح أصيب بها إثر استهداف مسيّرة تركية في ١٨ الشهر الجاري لسيارة على طريق القامشلي- المالكية بريف الحسكة، حسبما ذكرت المصادر الإعلامية المعارضة.

من جهة ثانية، تحدثت المصادر عن سقوط طائرة استطلاع تابعة لقوات الاحتلال التركي في أجواء قرية أبو صرة التابعة لبلدة عين عيسى بريف الرقة الشمالي نتيجة حدوث عطل فني في الطائرة.

أما في البادية الشرقية، فقد أكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات من الجيش مشطت قطاعات في منطقة المسرب ببادية دير الزور الغربية من خلايا تنظيم داعش الإرهابي، موضحاً أن الوحدات استهدفت بالصواريخ مخابئ للدواعش في تلك القطاعات، لافتاً إلى أن الهدوء الحذر ساد بقية القطاعات حتى ساعة إعداد هذه المادة، نتيجة الأحوال الجوية المسيطرة على البلاد.

قولاً واحداً

منذر عيد

تركيا.. ومفترق الطرق

مع انتظار أن تفي تركيا بمتطلبات التقارب من دمشق، وهي الانسحاب من الأراضي التي تحتلها في شمال شرق وغرب سورية، والتخلي عن التنظيمات الإرهابية في تلك المناطق، خف صخب الحديث عن مواعيد اللقاء بين الجانبين، وبات الأمر بالاتجاه نحو كيفية تذليل الأمور لحدوثه، مع سطوع تحركات التنظيمات الإرهابية، وخاصة تنظيم «جبهة النصرة» على تخوم التغيرات الجيوسياسية التي افرزها التحول في النهج التركي من رأس حربة على سورية، إلى جار طبيعي وربما إذا حسنت النيات، حليف مرتقب.

من المؤكد أن هم رئيس الإدارة التركي رجب طيب أردوغان حصوله على ورقة، يمكن استخدامها كـ«جوكر» في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أيار المقبل، وفق الموعد الجديد الذي أعلنه أردوغان، سواء أكانت من اليد السورية، أم الأميركية، وهو ما أخفق في الحصول عليها من الأخيرة، عبر تجديد رفضها شن أي عملية عسكرية تركية على مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، أو تقارب أنقرة مع دمشق، أخفق في الحصول على أي ورقة دعم أميركي، الأمر الذي بدا جلياً في تصريحات وزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو الذي تحدث عن الاستعداد للتعاون مع أميركا بشأن سورية، لكنه استدرك: «لكن واشنطن لم تف ببعض وعودها السابقة»، في إشارة إلى إبعاد ميليشيات «قسد» عن الحدود، ولاسيما في منبج بريف حلب.

قد يجد أردوغان التقارب مع دمشق، وتنفيذ بعض المتطلبات التي تساعد في ذلك، بشكل أولي، أسهل وأقرب، وتشكل ربحاً، أكثر من الخضوع للشروط الأميركية، التي تجعله يراوح في المكان، على جبهة «قسد»، الأمر الذي يلحق به الكثير من الضرر السياسي، ويجعلها أمام خسارة شبه مؤكدة في الانتخابات القادمة، أمام منافسيه الذين يمتلكون أوراقاً جمة ضده، مثل ورقة اللاجئين السوريين، والانفتاح مع دمشق، والتقرب مع «الأكراد السوريين» بشكل أو آخر، وهذا بطبيعة الحال أمر يعيه أردوغان بشكل جيد، ما قد يدفع به إلى السير بشكل جدي أكثر على طريق أنقرة- دمشق، عبر فتح طريق حلب اللاذقية M4، كبادرة حسن نية وصولاً إلى سحب قواته المحتلة للأراضي السورية، مع حصوله على تأكيدات حول بسط الجيش العربي السوري على مناطق سيطرة ميليشيات «قسد» شمال شرق سورية، بما يعطي أنقرة شيئاً من الطمأنينة بما ينتابها من هواجس حول تعرض أمنها القومي للخطر.

مع محاولات أنقرة للبحث عن أرضية ما يجعل من طريقها مع دمشق سالكاً، ويدفع بها إلى تجاوز مرحلة الانتظار على مفترق الطرق والتردد، ثمة تحركات متسارعة تحصل على جبهة إدلب، إذ يعمل تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي على تسخين الموقف، وتصعيد الأمور، باتجاه خرق اتفاقية وقف إطلاق النار، وتكثيف عدوانه على مواقع الجيش العربي السوري، ومناطق سيطرة الدولة السورية، بالتوازي مع العمل على استقطاب المسلحين الموالين لـلإدارة التركية والرافضة للتقارب مع دمشق، وسعيه إلى قضم المناطق التي يسيطرون عليها ليكون التنظيم الإرهابي اللاعب الرئيس والأساس في المنطقة، ما يمكنه من استغلال ذاك الأمر في مفاوضاته مع أنقرة، في أي حل أو اتفاق سوف يكون مع دمشق، حيث شهدت الساعات الأخيرة قيام «النصرة» بشن حملة مداهمات طالت مقرات تابعة لما تسمى «حركة أحرار الشام» في منطقة عفرين بريف حلب، بالتزامن مع حملة اعتقالات طالت عدداً من المتزعمين البارزين في «الحركة».

وعليه، فإن ثمة سؤالاً بارزاً، إلى أي مدى يستطيع «النصرة» الاستمرار في المنطقة، دون غطاء وحماية من أنقرة؟ وما المجالات المتاحة أمام الأخيرة، والحلول لإنهاء المظاهر المسلحة، والقضاء على الإرهاب في المناطق التي تحتلها من سورية، لتجيب «بي بي سي» التركية على لسان أحد ما يسمى قادة «المعارضة» قوله إن المسؤولين الأتراك طرحوا الأنموذج الذي استخدمته الحكومة السورية للمصالحة مع التنظيمات المسلحة في درعا، وأبلغهم أنه يمكن التفاوض على طريقة مماثلة إذا اتفقت الأطراف، بشروط.

وفي إطار جهود بوساطة روسية، مع إمكانية اعتبار دمج ما يسمى «الجيش الوطني» في الجيش العربي السوري مع ضمانات معينة أمراً مرجحاً، ليبقى إلقاء السلاح والعبور إلى تركيا الخيار الأخير للملاذ الأمن للمسلحين الذين انتقلوا إلى إدلب وشمال حلب من مناطق سورية سابقة.

متغيرات جمة تشهدها المنطقة بما يتمحور حول سورية، بانتظار قادمات الأيام، لانجلاء الصورة بشكل كامل، حيث باتت بعض تلك الملامح بالاتضاح لجهة انفتاح العالم العربي على دمشق من جديد، بعد تخطي العديد من الدول العربية ما كان يسمى خطوط حمر أميركا إزاء سورية، وفي مجمل تلك الأحداث فإنه من المؤكد أن غداً لن يكون كسابقه من الأيام، فحركة المتغيرات الدولية، جعلت الجميع يعي أن حالة عداء سورية، أو عزلها عن محيطها، ليس في مصلحتهم ولا في مصلحة المنطقة، لطالما كانت دمشق دائماً رحى المنطقة، ونبضها الدائم، وما الحديث عن حراك على خط الدبلوماسية بين دمشق والرياض إلا أحد الجوانب الإيجابية في تفاصيل صورة الغد.

تجدد الاحتجاجات ضد «قسد» في دير الزور

تجددت الاحتجاجات والتظاهرات ضد ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» في ريف دير الزور، حيث تجمع العشرات من أهالي بلدة الجرذي بريف المحافظة الشرقي، في تظاهرة غاضبة مطالبين بالقضاء على الفساد المستشري في دوائر ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها «قسد» التي اعتقلت ٤٣ شاباً في حي طريق حلب وسط مدينة منبج شرق حلب، واقتادتهم لأحد معسكرات تجنيدها.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أن العشرات من أهالي بلدة الجرذي خرجوا في تظاهرة غاضبة وسط قطع الطرقات بالإطارات المطاطية المشتعلة، مطالبين بالقضاء على الفساد المستشري في دوائر ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية.

وذكرت المصادر، أن التظاهرة خرجت بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية التي يعيشها أغلب المواطنين في مناطق سيطرة «قسد»، وأملهم في أن يجدوا من يقف على مطالبهم من متزعمين في «قسد». وفي ٢١ الشهر الجاري، تجمع العشرات من أهالي قرية أبريهة شرق دير الزور في احتجاجات غاضبة وقطعوا الطرقات بالإطارات المطاطية المشتعلة مطالبين بتحسين الأوضاع المعيشية والإفراج عن المعتقلين لدى «قسد».

ومنذ بداية الأسبوع الجاري تخرج تظاهرات ضد «قسد»، في مدينة الرقة للمطالبة بإعدام أحد متزعميها بعد قتله سيدة وطفلتها بقصد السرقة قبل أسبوع، حيث واجهت الميليشيات أول من أمس المشاركين بإطلاق الرصاص الحي في الهواء بهدف تفريقهم، وشنت حملة اعتقالات بحقهم.

والأحد الماضي فرضت «قسد» حظراً للتجوال في مدينة الرقة، إلا أن المدنيين كسروا القيود الأمنية التي فرضتها ليتجمعوا في محيط «سجن الأحداث»، للمطالبة بإعدام المتزعم في قوات «الأسايش» التابعة للميليشيات هفال جيمي، الذي أقدم على قتل السيدة نورا الأحمد، وهي حامل في الشهر الثامن، كما قتل طفلتها البالغة من العمر ثماني سنوات، خلال محاولته سرقة منزلهما.

وفرضت «قسد» طوقاً أمنياً حول «سجن الرقة المركزي»، بحجة التخوف من اقتحامه من قبل السكان.

وتشهد مدينة الرقة وأريافها كذلك احتجاجات تطالب بتحسين الواقع الأمني والخدمي في مناطقهم، مع اتهامات متكررة لمسؤولي «الإدارة الذاتية» الكردية بالفساد.

وشهدت المدينة منذ مطلع العام الحالي ارتفاعاً ملحوظاً في معدّل الجريمة مع ارتكاب ٦ جرائم منذ مطلع العام الحالي.

من جهة ثانية، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن «قسد» اعتقلت ٤٣ شاباً في حي طريق حلب وسط مدينة منبج شرق حلب، واقتادتهم لأحد معسكرات التجنيد للقتال في صفوفها، وسط حالة من الخوف والهرب من عشرات الشبان.

وفي التاسع من الشهر الحالي اختطفت ما تسمى «الشبيبة الثورية» التابعة لـ«قسد»، طفلة قاصرة كردية تدعى أليف عثمان (١٥ عاماً) وذلك أثناء ذهابها إلى مدرستها في مخيمات تل رفعت في ريف حلب، بهدف تجنيدها قسرياً في صفوفها.

وتواصل «قسد» خطف الأطفال الأكراد من مدارسهم في المناطق التي تسيطر عليها في شمال البلاد بهدف تجنيدهم قسرياً ثم زجهم في الأعمال القتالية سواء في سورية أم العراق أو تركيا.

وكالات

على الرغم من محاولات التقارب مع دمشق
الإدارة التركية تواصل «التتريك» في ريف حلب

واصلت الإدارة التركية، سياسة التتريك في المناطق التي تحتلها في شمال غرب سورية، على الرغم من محاولاتها التقارب مع دمشق، حيث أقدمت ما تسمى الإغاثة التركية على بناء سكن للطالبات في جامعة «الشام» في مدينة إعزاز المحتلة شمال غرب حلب وأطلقت عليه اسم «عثمان قورقماز»!.

وذكرت وكالة «الأناضول» الرسمية التركية، أن فرع هيئة الإغاثة الإنسانية بولاية بورصة التركية، افتتح «سكناً طلابياً لمصلحة طالبات جامعة الشام في مدينة إعزاز المحتلة شمال غرب حلب».

وأوضحت الهيئة في بيان، أن «القدرة الاستيعابية للسكن الذي أطلق عليه اسم «عثمان قورقماز» تصل إلى ٣٢٠ سريراً».

وادعى ما يسمى منسق شؤون التعليم لـ«الهيئة» في سورية صلاح الدين آيدن، في كلمة له خلال حفل الافتتاح، أن الهدف من إنشاء هذا السكن هو ضمان مواصلة الطالبات مسيرتهن التعليمية بأمان.

ويستمر نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في سياسة تتريك المناطق التي يحتلها في شمال سورية بالتعاون مع التنظيمات الإرهابية الموالية له في أرياف حلب والحسكة والرقة الشمالية عبر افتتاح المدارس وفروع للجامعات التركية فيها وإطلاق أسماء تركية عليها ورفع علم الاحتلال التركي فوقها.

وفي السادس من شباط ٢٠٢١، أصدرت الإدارة التركية، وبأوامر شخصية من أردوغان، قراراً يقضي بافتتاح كلية للطب ومعهد عالٍ للعلوم الصحية في بلدة الراعي الحدودية بريف حلب الشمالي الشرقي، يتبعان لجامعة العلوم الصحية التركية بإسطنبول.

وأكدت سورية رفضها جملةً وتفصيلاً قرار رأس النظام التركي ذاك، مشددة على أن هذا القرار، يشكل عملاً خطيراً يهدف إلى توسيع سيطرة النظام التركي على أراضٍ تقع تحت سيادة الجمهورية العربية السورية ما يشكل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

واعتبر مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين حينها، أن هذا القرار الباطل يشكل استمراراً لسلسلة الإجراءات غير القانونية التي قام بها النظام التركي منذ عام ٢٠١١، لتأجيج وإطالة أمد الأزمة في سورية.

افتتاح سكناً طلابياً لمصلحة طالبات جامعة الشام في مدينة إعزاز المحتلة شمال غرب حلب (عن الانترنت)

وتتواصل عملية التتريك التي تقوم بها أنقرة، مع استمرار الإدارة التركية بإطلاق التصريحات عن نيتها التقارب مع دمشق، والتي بدأت في الخامس عشر من الشهر الماضي بإعلان رئيس الإدارة رجب طيب أردوغان أنه اقترح على نظيره الروسي فلاديمير بوتين تأسيس آلية ثلاثية مع سورية، لتسريع المسار الدبلوماسي بين أنقرة ودمشق، وتلاها عقد اجتماع في الثامن والعشرين من الشهر ذاته في موسكو ضم وزراء دفاع سورية العماد علي عباس والروسي سيرغي شويغو، والتركي خلوصي أكار، إذ تم خلاله بحث سبل حل الأزمة في سورية ومسألة اللاجئين وجهود محاربة الإرهاب، وضرورة مواصلة الحوار لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

إلى ذلك ذكر فريق ما يسمى «منسقو استجابة سورية»، أمس، أن أكثر من ٣١٨ ألف طفل في المناطق التي تسيطر عليها قوات الاحتلال التركي والمرتزقة الإرهابيين الموالين لها شمال غرب سورية و٧٨ ألفاً داخل المخيمات يعانون من التسرب التعليمي.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة عن الفريق قوله: إن أبرز العوامل التي أدت إلى تسرّب الأطفال تعود إلى عمالة الأطفال نتيجة ارتفاع الكلفة المعيشية وعدم قدرة الأهالي على تأمين مستلزمات الطفل التعليمية، إضافة إلى حالات الزواج المبكر، وبعد المنشآت التعليمية عن مناطق السكن وغيرها من الأسباب.

وكالات